

# مواجهة الاستحقاقات المؤجلة للقضية الجنوبية

لولا التعالي  
على النقاط الـ ١٢  
لما صارت ٣١

فتحي أبو النصر

لا جدوى من الاحتمالات على حلول القضية الجنوبية، خصوصاً في هذه المرحلة. ذلك أن التمييز يقوِّض الفرص، كما أن التسوية يضع اليمن في أقصى حالات التآزم وانهيار الثقة. والحاصل أن الأوضاع تزداد توتراً وصعوبة كل يوم، مع أنها تحتاج إلى انضباط في الإرادة العليا كما إلى الضمير الوطني الأكثر جرأة من أجل إنتاج خطوات ملموسة على أرض الواقع وفي حياة المتضررين.

وحيث لا بد من صندوق دعم تعويضي للقضية الجنوبية بإشراف دولي حرصاً على جدية ظفر الجنوبيين بحقوقهم، فإن الاعتذار دون حلول حثيثة مرافقة ليس أكثر من فراغ سيبقى يزخر بالفراغ.

نقول هذا بحس المسؤولية الكبرى، بينما تضاعف الحياة اليومية تلقي بجحيمها على كاهل المتضررين طبعاً. غير أن الجنوبيين يكتسبون قوة معنوية أخرى مع هذا الاعتذار عموماً وعدالة قضيتهم.

والثابت أن مشكلة الأراضي ومشكلة المسرّحين من الجيش والأمن تأتي على رأس الإشكاليات الشائكة. كما بالتأكيد لا مجال لمساومة أبناء المحافظات الجنوبية على شكل الدولة القادمة أو الدستور والانتخابات، في حين أن قضيتهم ما زالت تقابل بالغموض والهزء وعدم الضمانات الحقيقية حتى الآن.

إن الأمر يعني ببساطة أن على النافذين في هذه اللحظات الحاسمة إثبات مدى وعيهم الجاد للحلول التي تم انتظارها طويلاً وحسن نواياهم الوطنية التي يزعمونها تجاه أبناء المحافظات الجنوبية.

كذلك لا نحتاج لكثير بداهة حتى ندرك أن معظم هؤلاء يعيشون صراعات نفسية رهيبة كلما تخيلوا فقدانهم لمنهوباتهم في أرض الخراج.

قد نجدهم يظهرون موقف الإذعان جراء الضغط الدولي، إلا أنهم يعودون ويصرون على الاستهتار أكثر من اللازم كما يبدو واضحاً.

فالواقع أن القضية الجنوبية تتحول إلى قضية تاريخية مع كل فترة تمر بلا حلول موضوعية ناجعة.

وبالمقابل؛ لا يمكن أبداً استمرار «تطنيش» موجة الرفض الشعبي الجنوبي المتفاقم المتوج بالسخط ضد من يستمرون بمعاملة الجنوب على أنه مجرد مرتع لشبهوات الراسخين في البطش والفيد والمظالم.

باختصار؛ يبقى على سياسة اللحظة الراهنة عكس إحساس المرحلة بتجسيد تطلعات الجنوبيين بالمقام الأول لا تطلعاتهم هم، مع الأخذ بالاعتبار عدم التفريط بالوقت.

على أن للعادلة قوتها الكاملة مهما طال الزمن أو قصر، ومهما اشتد حجم العسف.

ولو أنه لم يتم التعالي على النقاط الـ ١٢ لما صارت ٣١.



بسبب القضية الجنوبية يتوقع المراقبون تمديد عمل مؤتمر الحوار، وظهرت تسريبات خبرية تؤكد هذا المنحى، كون المؤتمر ما يزال لم يشترع في وضع الحلول لأهم قضيتين من أعماله: القضية الجنوبية وشكل الدولة اليمنية المقبلة، وهما قضيتان مرتبطتان ببعضهما.

في مؤتمر الحوار يبرز الترابط بين شكل الدولة الجديدة (نظام الحكم، برلماني، رئاسي) من أن فريق بناء الدولة المكلف بهذا الخصوص، لا يستطيع حسم قراراته إلا بحسب التوافق حول شكل الوحدة الجديدة المكلف به فريق القضية الجنوبية.

أدى تعليق جزء من الحراك الجنوبي لمشاركته في الحوار إلى التهديد بضرب مشروعية الحوار في الصميم، فتحركت السلطات الرسمية لاحتماء هذه الأزمة التي كانت متوقعة منذ شهور، لمواجهة الاستحقاقات المؤجلة للقضية الجنوبية وطالما رددت الأطراف السياسية مطالباتها بتنفيذ عشرات الإجراءات التي من شأنها تهيئة الأرضية المناسبة للحوار وبالتالي إنجازه، لكن السلطات تلكت في تنفيذ واجباتها حتى وجدت نفسها وجهاً لوجه مع الاستحقاقات المؤجلة منذ إبريل ٢٠١٢ عندما قدم الحزب الاشتراكي اليمني مقترحه في ١٢ نقطة.

وفي تقدير الأمين العام لمؤتمر الحوار الدكتور أحمد عوض بن مبارك فإن النقاط العشرين وغيرها «كان يفترض أن تنفذ قبل ثمانية أشهر، لأن كل نقطة يتم تأخير تنفيذها لا يكون أثرها بالقوة ذاتها، كما أن هناك صراع إرادات في اليمن وهناك من يدفع العجلة إلى المستقبل وهناك من يحاول إعادتها إلى الوراء متمسكاً بمصلحه ومواقفه».

ونقل «سبتمبرنت» عنه قوله «هناك من يحاول جعل النقاط الـ ٣١ هي المخرجات الرئيسية لمؤتمر الحوار» والصحيح حسب تعبيره أنها «مدخلات للحوار وليس مخرجات له».

القانونية يناقش مع مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن جمال بنعمر الإعداد والتحضير لإنشاء اللجنة الدستورية على ضوء المعايير التي سيقرها مؤتمر الحوار الوطني. وإن أكد المخلافي على سرعة إصدار القرارات الخاصة بصندوق شهداء ثورة ١١ فبراير والحراك الجنوبي والقرار الخاص بصندوق جبر الضرر شاملاً الصندوق الائتماني الخاص برد الحقوق الوظيفية والممتلكات في الجنوب، دعا الأمم المتحدة لتوفير الدعم الكامل للجنتي الأراضي والمبعدين لكي تنجز أعمالهما بأسرع وقت ممكن.

يمكن القول إن الأيام الماضية كانت محلاً لمواجهة الاستحقاقات المؤجلة للقضية الجنوبية بخاصة بعد تعليق مشاركة بعض ممثلي الحراك الجنوبي في الحوار.

من اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل والنقاط الإحدى عشر التي أقرها فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار.

كانت الحكومة اعتمدت الأربعاء الماضي مصفوفة الإجراءات التنفيذية للنقاط الـ ٣١، وهي الإجراءات التي تطرقت إليها «الثوري» في العدد الماضي المتزامن صدوره مع اعتماد الإجراءات، وتبين أن اجتماع مجلس الوزراء أقر أيضاً إلغاء ٧ يوليو من قائمة المناسبات التي يحتفل بها بموجب القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠م بشأن الاجازات والعطلات الرسمية، واستكمال تنفيذ قانون التدوير الوظيفي، وإحالة ملفات من ثبت تورطهم في قضايا فساد حسب تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إلى نيابة الأموال العامة. إضافة إلى إعادة أموال ومقرات وارشيف الحزب الاشتراكي ومقرات النقابات والمنظمات الجماهيرية من الأطراف التي استولت عليها.

المصفوفة أضافت جرحى ٢١ فبراير ٢٠١٣ إلى المستفيدين من صندوق رعاية أسر الشهداء والجرحى المزمع إنشاؤه.

لأول مرة، تقريبا، تتحدث وثيقة رسمية بهذا التحديد لممتلكات الحزب الاشتراكي المستولى عليها عقب حرب ٩٤، وتحل عبارة «ثورة ١١ فبراير الشبابية الشعبية السلمية» محل تعبير «الأزمة» سيئ الصيت.

يوم السبت الفائت كان الدكتور محمد المخلافي وزير الشؤون

وصف الرئيس هادي الحوار الوطني الجاري في اليمن حالة حضارية متقدمة بالقياس على ما كان عليه الوضع قبل الحوار وكذلك بالقياس على ما يجري في العالم العربي، معتبراً ما يتم إنجازه اليوم سيمثل جوهر التغيير الشامل من خلال انبثاق منظومة عقد اجتماعي جديد يمثل نقلة نوعية شاملة، وتأكيداً لانتصار إرادة التغيير التي يقودها أكثر من ٨٥ بالمائة من الشعب اليمني.

وأضاف خلال لقائه أسس الأول بمنظمات المجتمع المدني وقطاع المرأة الأعضاء في مؤتمر الحوار الوطني «سيكون لدى اليمن قريباً وثيقة دولية هي وثيقة الحوار الوطني الشامل في اليمن ستعترف بها الأمم المتحدة والعالم بأسره». داعياً إلى «شدح الهمم» من أجل تجاوز ما تبقى من التحديات التي ما تزال تواجه المرحلة الانتقالية في اليمن، وقال إن من «بين تلك التحديات إيجاد الحلول الملائمة للقضية الجنوبية وشكل الدولة وإنجاح العدالة الانتقالية وطي صفحة الماضي بالكامل».

ونوه الرئيس إلى أن ما «تحقق في طريق تحقيق النقاط الـ ٢٠ هو تأكيد للنية الصادقة والرغبة الأكيدة في الأجواء الملائمة لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني وتهيئة المناخات لإنجاح ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقالية».

وأكد أن الهدف «يتعدى تطبيق تلك النقاط إلى بناء واقع يمني جديد يلبي التطلعات والأمال لجماهير الشعب كافة والمتمثلة في الدولة المدنية الحديثة المرتكزة على الحكم الرشيد والعدالة والحرية والمساواة من خلال بناء منظومة حكم جديدة قوامها الحكم الرشيد والتداول السلمي للسلطة واحترام إرادة الشعب».

كان هادي أقر الأحد الماضي لدى رؤسائه اجتماعاً استثنائياً لقادة الأحزاب السياسية وهيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني أقر بوجود «أخطاء» ارتكبت بحق الجنوبيين، مضيفاً: «لكننا نبذل جهوداً حثيثة من أجل معالجتها».

وذكرت وكالة «سبأ» أن هادي تطرق خلال الاجتماع إلى «طبيعة المرحلة القادمة» والتي تشمل «إنجاز الحوار الوطني وصنع الدستور الجديد أو التعديل والاستفتاء عليه من الشعب وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية».

وأعطى هادي الأطراف المتحاوره مهلة زمنية تنتهي في ١٣ سبتمبر لإعداد وثيقة الحوار الوطني «بصورة نهائية».

جهود معالجة الأخطاء المرتكبة بحق الجنوبيين في خطاب هادي تشير إلى تنفيذ مخرجات لجنتي الأراضي والمسرحين قسراً من وظائفهم المدنية والعسكرية عقب حرب ٩٤ ومصفوفة الإجراءات التنفيذية للنقاط العشرين المقترحة

## أمين الاشتراكي وبنعمر يؤكدان على أهمية إنجاح الحوار الوطني



التقى الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان السبت الماضي بمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن ومستشاره الخاص السيد جمال بنعمر لبحث مستجدات الحوار الوطني.

وأكد الدكتور ياسين على أهمية استمرار الحوار الوطني، وأهمية وجود ضمانات سياسية لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

من جانبه أكد جمال بنعمر على أهمية إنجاح الحوار الوطني باعتباره الطريق الأمثل لمعالجة قضايا اليمن بطرق سليمة وبشراكة من مختلف الأطراف.

